

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان:

دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
الإقتصادية
(دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة - الوحدة
التجارية تقرت-
خلال الفترة 2012-2014)

من إعداد الطالب: محمد ياسين بن عربي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24 ماي 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أستاذ/ بابنات عبد الرحمان (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أستاذة / بزقاري حياة (أستاذة مساعدة - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
أستاذة/ زغود تير (أستاذة مساعدة- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقش

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

إلى والدي التي علمتني الصبر رحمها الله.....

إلى والدي الذي علمني حب العمل ونبذ الكسل.....

إلى كل أشقائي وشقيقتي كل واحد باسمه.....

إلى كل فرد من عائلة بن عرابي وعائلة فار كل واحد باسمه.....

إلى كل أصدقائي وزملائي.....

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار.....

إلى كل باحث وطالب علم.....

أهدي هذا العمل المتواضع



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع
ولا يسعني إلا أن أسجد لله شكرا وحمدا على توفيقه لي، وأذكر لأهل الفضل كل
جميل وحسن صنيع.

ليس ثمة تعبير أقوى تأثير من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل....
أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة / بزا قرري حياة
على قبولها الإشراف على العمل، وعلى تعيها وعنائها وعلى كل
توجيهاتها ونصائحها.

كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الأفاضل قسم علوم
التسيير: جامعة قاصدي مرباح

وأخير أشكر كل من ساعدني من قريب ومن بعيد على انجاز هذا العمل

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة وحدة التجارية بتقوت والذي يهدف إلى إكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي تواجهها المؤسسة أثناء عملية تسييرها وهذه نتيجة تستطيع المؤسسة الاقتصادية اتخاذ جميع قراراتها المالية على أسس علمية على المدى القصير، المتوسط والطويل. وكذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة .

ولمعالجة الموضوع وإختبار الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع ومنهج دراسة حالة في جانب التطبيقي الذي من خلاله تم تقييم الأداء المالي للشركة الاسمنت خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى غاية 2014 . توصلت هذه الدراسة إلى نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة، أي أن القوائم والتقارير المالية لها دور كبير في تحديد مستوى أدائها خاصة الأداء المالي باستخدام الميزانية وجدول حسابات النتائج بصفة خاصة ، ومن خلال هذا تستطيع المؤسسة الإقتصادية تفادي الأخطاء والانحرافات في السنة المالية الحالية.

الكلمات المفتاحية : التقارير المالية ، القوائم المالية ، الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي .

Abstract :

Through this research study the issue of the role of financial reporting in the financial performance of economic institution evaluation, state cement company study eye Mulberry (commercial unit in Touggourt), which aims to discover the strengths and weaknesses that the institution faced during the conduct of the process, and this result may Economic Corporation take all decisions on financial, medium and long scientific basis in the short term. This answer problem at hand. To address the issue and test hypotheses been relying on descriptive analytical approach in the theoretical side of the subject and the methodology applied in the case of side through which the company's financial performance evaluation of cement during the period between 2012 until 2014 study.

This study found positive results during the study period, that is, financial statements and reports have a significant role in determining the level of performance of private financial performance using the budget and chart of accounts, in particular the results, and through this economic organization can avoid mistakes and deviations in the fiscal year.

Keywords: Financial reports, Financial statemants, Financial performance, Financial performance evaluation.



قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
3	المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة
14	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
21	الفصل الثاني : دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة وحدة التجارية تقرت
22	المبحث الأول : طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة
26	المبحث الثاني : النتائج ومناقشة نتائج الدراسة
42	الخاتمة
45	المراجع
49	الملاحق
57	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	المقارنة بين الدراسات السابقة	1.1
23	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2012 - 2014)	2.2
24	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2012 - 2014)	3.2
24 - 25	جدول حسابات النتائج للفترة (2012 - 2014)	4.2
29	رأس المال العامل الدائم للفترة (2012 - 2014)	5.2
29	رأس المال العامل الخاص للفترة (2012 - 2014)	6.2
30	رأس المال العامل الصافي للفترة (2012 - 2014)	7.2
30	الاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2012 - 2014)	8.2
31	الخزينة للفترة (2012 - 2014)	9.2
32	نسب السيولة للفترة (2012 - 2014)	10.2
33	نسب النشاط للفترة (2012 - 2014)	11.2
35	نسب التمويل للفترة (2012 - 2014)	12.2
36	نسب المردودية للفترة (2012 - 2014)	13.2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
27	التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2012 - 2014)	1.2
28	التطور النسبي الخصوم الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2012 - 2014)	2.2
32	تطور نسب السيولة خلال الفترة (2012 - 2014)	3.2
34	تطور نسب النشاط خلال الفترة (2012 - 2014)	4.2
35	تطور نسب التمويل خلال الفترة (2012 - 2014)	5.2
37	تطور نسب المردودية خلال الفترة (2012 - 2014)	6.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
49	الميزانية المالية لشركة الاسمنت جانب الأصول للفترة (2013 - 2012)	1
50	الميزانية المالية لشركة الاسمنت جانب الخصوم للفترة (2013 - 2012)	2
51	الميزانية المالية لشركة الاسمنت جانب الأصول للفترة (2014 - 2013)	3
52	الميزانية المالية لشركة الاسمنت جانب الخصوم للفترة (2014 - 2013)	4
53	جدول حسابات النتائج لشركة الاسمنت للفترة (2013 - 2012)	5
54	جدول حسابات النتائج لشركة الاسمنت للفترة (2014 - 2013)	6

المقدمة

تسعى المؤسسات الاقتصادية لإتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية، وذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمرارها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية، حيث تعتبر الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بإعداد التقارير المالية من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد، وهذه الإصلاحات الجديدة من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكيف معها وفق متطلبات مستخدمها، مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية بشكل مفصل وعملي، وذلك باستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بشكل أكثر دقة لمستقبلها الاقتصادي والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي لهذا فهي تخضع إلى جملة من المبادئ المتعارف عليها من جهة إلى وجملة من المعايير المحاسبية التي يجب احترامها من جهة أخرى .

وهنا إزدادت التساؤلات حول إمكانية اعتبار مؤشرات المالية أو النسب المالية كأفضل مقياس للأداء المالي من المؤشرات الحديثة أو المحاسبية .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

"كيف تساهم التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟"

تتضمن دراسة هذه الإشكالية الرئيسية دراسة إشكاليات فرعية تتمثل في:

- ✓ هل يمكن الاعتماد على الميزانية في تقييم مؤشرات الأداء المالي ؟
- ✓ كيف يمكن للمعلومات الواردة في جدول حسابات النتائج أن تساهم في تقييم مؤشرات الأداء المالي ؟
- ✓ هل تستخدم مؤسسة الاسمنت التقارير المالية في تقييم أدائها المالي ؟

2. فرضيات الدراسة:

يمكن على ضوء التساؤلات السابقة يمكن تلخيص الفرضيات:

- ✓ يمكن الاعتماد على الميزانية في تقييم مؤشرات الأداء المالي؛
- ✓ يمكن للمعلومات الواردة في جدول حسابات النتائج أن تساهم في تقييم مؤشرات الأداء المالي؛
- ✓ تستخدم مؤسسة الاسمنت التقارير المالية في تقييم أدائها المالي .

3 . مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع لأنه يحتوي على اعتبارات موضوعية وذاتية، وتتمثل في:

- محاولة تسليط الضوء على مؤشرات التوازن المالي في مجال تقييم الأداء المالي؛
- محاولة الإطلاع أكثر على الواقع العملي للموضوع؛
- إمكانية قياس مؤشرات التوازن المالي في قطاع المؤسسات الاقتصادية .



4. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم؛
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها .

5 . أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً يعتبر من أهم المواضيع النظرية للمؤسسة حالياً ، حيث أن كل من الأداء المالي والتقارير المالية يشكلان أهمية كبيرة في استمرارية نشاط المؤسسة، وعليه تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في معرفة مدى قدرة المؤسسة على القراءة الدقيقة والمعمقة لنتائج التقارير المالية وذلك عن طريق تشخيص وتحديد المشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص، وإيجاد مختلف الطرق لحلها باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها ومواطن الضعف فيها لوضع العلاج اللازم لها .

6. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة التجارية تقرت؛
الحدود الزمنية: تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2014) .

7. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول من الدراسة وذلك من أجل وصف مكوناته ومن تحليلها، أما في الجزء الثاني من الدراسة فقد اتبعنا أسلوب دراسة حالة من خلال قياس الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة .

8. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيمها إلى فصلين، حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للدراسة، وتمت تجزئته إلى مبحثين في الأول قمنا بتقديم مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي، وأهمتها والعوامل المؤثرة فيها وكذلك مفاهيم متعلقة بالتقارير المالية ومؤشرات والنسب المالية التي يعتمد عليها في تقييم. أما في المبحث الثاني فقد خصصته إلى الدراسات السابقة، كما وضحت ما يميز دراستي عن سابقتها من الدراسات.

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي للموضوع حيث قمنا بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع المعلومات وتلخيصها، الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في المعالجة المعطيات. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

تمهيد:

تعتبر التقارير المالية هي وسيلة الرئيسية لتزويد المعلومات لمستخدميها والتي تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية حيث تنقل هذه القوائم والتقارير المالية إلى الأطراف المعنية صورة مختصرة عن واقع المؤسسة دون الحاجة إلى أية معلومات إضافية.

سنقوم في هذا الفصل بالإطلاع على الجانب النظري لمجموعة من المؤشرات المالية والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ قرارات المناسبة بشأن مدى فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك وضع الخطط المستقبلية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في النشاط الاقتصادي، ويعد تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة، وهذا لتحسين أدائها نحو الأفضل .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

تعرف الأداء المالي " بمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم."¹

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)"، أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير المحددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسها ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

يعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية " بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية"، أي أنه في كل الظروف والأحوال لا بد وأن يتم اتخاذ قرار إداري، وكل ذلك بهدف ضمان تحقيق أعلى درجة من درجات الكفاءة والفاعلية في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.³

¹ محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي: (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص: 48.

² عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية بمجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006، ص: 41-42.

³ ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص: 321.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في :⁴

- الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج؛
- يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياسا لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها لتحقيق أهدافها، وذلك أن النجاح مقياس يجمع بين الفعالية والكفاءة؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة، تحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها .

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:⁵

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسة خلال فترة زمنية محددة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتم يتم بإعداد اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وموطن الضعف الأداء المالي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسة التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها .

⁴ ريم عبا، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص:19.

⁵ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:51-52.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسات خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد⁶:

❖ العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المالي والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

✓ الرقابة على التكاليف؛

✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .

❖ العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

تواجه المؤسسات مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

⁶السعيد فرحات جهة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 42.

الفرع الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة المؤسسة.....الخ.

أولاً: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1. المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظروف الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.⁷

2. المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية الاقتصادية، فمثلاً يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية:

النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت.....الخ.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية كالجائز، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جداً

⁷ لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 17.

ثانياً: المصادر الداخلية

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

1. الميزانية:

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها، فهي تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ودرجة تطورها، فالميزانية تبحث عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها وقت معين.⁸

2. جدول حسابات النتائج:

هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحاً والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.⁹

3. الملاحق:

الملاحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.¹⁰

⁸ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:124.

⁹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص:76.

¹⁰ ناصر دادي عدون، نواصي فتحي، مرجع سبق ذكره، ص: 75-84.

المطلب الثاني: أساسيات حول التقارير المالية

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم للمعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التقارير المالية وأهدافها

مفهوم التقارير المالية: "كما تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة".¹¹

مفهوم القوائم المالية "هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير. والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي".¹²

أهداف التقارير المالية:

أهداف التقارير المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وهي أهداف عامة تلي حاجة عديد من المستخدمين دون التركيز على حاجة مستخدمين معينين، وهي موجهة أساسا نحو حاجة التي يرغبون فيها.

ويمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في الوقت الحاضر في مايلي:¹³

- تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المماثلة؛
- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، فقرارات الاستثمار والإقراض تتخذ وفقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية؛
- تقديم معلومات عن التزامات وموارد المشروع التي تساعد المستخدمين في تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة.

¹¹ مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء

البيئي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص: 1.

¹² محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية دار الهناء للتجليد الفني، 2009، ص: 262.

¹³ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 30-35.

رغم أن أهداف القوائم والتقارير المالية السابقة تهتم أساساً بالمستخدمين الخارجين، فإن هذه القوائم والتقارير تقدم أيضاً معلومات تسمح للمديرين بالمؤسسة اتخاذ القرارات التي في صالح الملاك، كما أنها تقدم معلومات للملاك المؤسسة عن مدى أمانة الإدارة في أداء واجباتها ومسئوليتها فيما يتعلق بإدارة موارد المؤسسة.

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخدامها لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقتها بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتها المبنية بناءً على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى. ومن الأطراف المستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد¹⁴:

1. المستثمرون: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح؛
2. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة عند الاستحقاق؛
3. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية؛
4. العملاء: تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم.

الفرع الثالث: عرض القوائم والتقارير المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.

1. قائمة المركز المالي: تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير؛¹⁵
2. قائمة حساب النتائج: يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية على فترة زمنية معينة وهذا غالباً ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الاعتراف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن؛

¹⁴ مشري حسنة، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات مذكورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص: 67.

¹⁵ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الطبعة الرابعة، دار وائل عمان، 2007، ص: 169.

وفي تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول مدة وأخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح؛

3. قائمة جدول سيولة الخزينة: هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة، و بالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة، كما يوفر معلومات حول مقبوضات النقدية للشركة والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية¹⁶؛

4. قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى¹⁷.

المطلب الثالث: المؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها ويعرف بأنه "التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الشركة واستعمالها" فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لجزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري.

يمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

أ- رأس المال العامل (FR): رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها لهامش أما أن يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹⁸؛

ب- احتياج رأس المال العامل (BFR) تقليدياً يمثل رأس المال العامل الموجب شرطاً للتوازن المالي السليم ولن يكن له معنى ذاتياً إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من

16 منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصو الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص: 65.

17 عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 31.

18 محمد سامي لزعمر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم، الاقتصادية وعلوم، التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص: 92-95.

الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزون، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة والديون الاجتماعية والجباية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونها و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليها بالاحتياج في رأس المال العامل؛¹⁹

ث - الخزينة (T): يمكن تعريف خزينة الشركة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع الشركة توفرها من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.²⁰

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

تعتمد الشركة في تحليلها لمركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع التي تنشط فيه هذه الشركة أو من تلك الموضوعية من قبل الشركة نفسها والمتعارف عليها بين المحللين الماليين، حيث تعرف تلك العلاقات باصطلاح النسب المالية، ومن بين أهم هذه النسب :
أ/نسب السيولة:²¹

هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة الشركة على المدى القصير، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

ب/نسب المرد ودية:²²

وتعرف أيضا بنسب الربحية، فالمرادوية معيار مهم لتقييم أداء الشركة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل الشركة على تحقيق نتائج جيدة، وهي " العلاقة بين النتائج التي تحققها الشركة والوسائل المستخدمة في ذلك"، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد الشركة في استخدام مواردها.

ج/نسب النشاط:²³

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب .

¹⁹الأس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص: 84.

²⁰ ناصر دادي عدوان، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

²¹دريد آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 83-111.

²²معد نجح دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 05-06/05/2013، ص: 7-8.

²³اليهم سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة - سطيف)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 46.

ث/نسب التمويل :

تعتبر هذه المجموعة عن نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتماده على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب : نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الذاتي، نسبة الاستقلالية المالية .

الفرع الثالث: مؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة **EVA**:²⁴

يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقياس انتشارا، وبالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي منذ العصر الاقتصادي الكلاسيكي (Marshall 1892، Hamilton 1777) والذين قدما شرحا للوحدات لتعظيم الثروة، واعتبروا أن الربح الوحيد الذي يقلل ربحك هو تكلفة رأس المال. إلا أن الاهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة Stern Stewart وهي شركة استشارية أمريكية، أسسها كل من Joel Stern و G.Bennett وذلك لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVA في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. تقوم شركة Stern Stewart بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان Évaluation ويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين اسم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ومصطلح التقييم évaluation. وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة الشكل المطور لمفهوم "الربح المتبقي"، فهي لا تحمل أي حديد أو إبداع على المستوى النظري، ذلك أنها قدمت لتستجيب لواقع المؤسسات التي تتميز بضغوط الأسواق المالية من خلال إيجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسات أمام المساهمين وقد عرف Stewart Stern مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنه: "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر، التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC".²⁵ تحسب وفق العلاقة التالية:²⁶

$$EVA = (ROI - CMPC) \cdot CI$$

حيث:

ROI: العائد على الاستثمار.

CMPC: تكلفة رأس المال.

CI: رأس المال،

²⁴ هواري سويبي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص: 242-243.

²⁵ Stern Stewart, 20-03-2015, <http://www.sternseter.com/?Content:proprietary>

²⁶ Pascal Barneto, Geogorio, DSCG2 Manuel et APP Lincations, 2^e édition, Dunod, Paris, 2009, p:235- 236

القيمة السوقية المضافة MVA :²⁷

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية ، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروبا في عدد الأسهم ، وتعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين. وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$MVA = \frac{EVA_i}{1 + 2}$$

EVA_i : القيمة الاقتصادية المضافة.

K_i : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

²⁷ Pierre Vernimmen, Pascal Quiry, Yann Le Fur, finance d'entreprise 9 édition, Dalloz Paris 2011, p:673.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي، حيث سنخصص المطلب الأول إلى الدراسات السابقة والمطلب الثاني فسنعرضه للمقارنة بين هاته الدراسات وما يميز دراستنا عنها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة**الفرع الأول: دراسة اليمن سعادة 2008**

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، بجامعة باتنة، تحت عنوان استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2005-2007). وقد حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الحقيقي للوضع المالي للمؤسسة ، تحديد المشاكل التي تعاني منها ؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، وكذلك التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم المؤسسة.

توصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى مجموعة من الملاحظات استطاعت المؤسسة تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة وكذلك من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة غير مثقلة بالديون وهي وضعية تسمح للمؤسسة من السداد التزاماتها اتجاه الغير دون أي صعوبة ويدل هذا على قدرة تمويل استثماراتها من خلال ماتملكه.²⁸

²⁸ اليمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

الفرع الثاني: دراسة عباسي عصام 2011

مذكرة ماستر، بجامعة ورقلة وهي بعنوان تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات (دراسة حالة ليند غاز خلال الفترة 2009-2010) وقد حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز (وحدة ورقلة) واتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي خلال 2009-2011؟

حيث كان هدف الباحث من خلال هذه الدراسة هو توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة، ومن أجل دراسة هذا الموضوع أتبع الباحث الهيكل المنهجي التالي:

أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، من خلال عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة لمجال البحث وتفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرار

توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضع بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.²⁹

الفرع الثالث: دراسة لزعر محمد سامي 2011

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، بجامعة منتوري قسنطينة، تحت عنوان التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم خلال الفترة 2009-2010).

وقد حول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية:

هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟

وجاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية وإبراز مدى أهمية كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وكذلك كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة هذه إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

أن المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010) وهذا ما يعني بأن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة ومن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة لسنة 2010 توصلت إلى أن كل من رأس المال

²⁹ عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي الاقتصادية واتخاذ القرارات مذكرة ماستر، منشورة، جامعة ورقلة، 2011 .

العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة أما الخزينة كانت موجبة، وهو ما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة في سنة 2010. وهو ماتم تأكد منه عند حساب نسب هيكل المالي. وكذلك تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة ومن خلال حساب نسب النشاط تبين أن هناك تراجع في معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2010، مقارنة بالسنة السابقة، تبين من خلال حساب نسب المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع.³⁰

الفرع الرابع: دراسة تلي رزيقة 2011

مذكرة ماستر، بجامعة البويرة وهي بعنوان : تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة التجهيزات

المنزلية)

وقد حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وكذلك تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها. ومن أجل دراسة هذا الموضوع اتبع الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي، مختاراً بذلك مؤسسة توزيع التجهيزات المنزلية والمكاتب.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها.

ومن خلال دراسة المؤشرات المالية، نلاحظ أن المؤسسة متوازنة مالياً خلال ثلاث سنوات وكذلك حققت المؤسسة رأس مال

العامل موجب خلال ثلاث سنوات فالمؤسسة تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.

تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة من خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك

حققت المؤسسة مردودية كافية.³¹

³⁰ محمد سامي زعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة جامعة متوري قسنطينة، 2012 .

³¹ تلي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، منشورة، جامعة البويرة الجزائر، 2011 .

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة

الفرع الأول المقارنة بين الدراسات

الجدول رقم (1.1) يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود الزمنية والمكانية	متغيرات الدراسة	النتائج المتوصل لها
دراسة اليمن سعادة	إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية	مؤسسة لصناعة أجهزة القياس والمراقبة خلال الفترة (2005-2007)	المتغير التابع تقييم الأداء ما لمتغير المستقل التحليل المالي	تحقيق توازن المالي خلال فترة الدراسة
دراسة عباسي عصام	محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	مؤسسة ليند غاز خلال الفترة (2009-2011)	المتغير التابع الأداء المالي أما المتغير المستقل جودة المعلومات المالية	توحيد جهود المحاسبين و مختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة
دراسة لزعر محمد سامي	التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية	مؤسسة صيدال الأم خلال الفترة (2009-2010)	المتغير التابع النظام المحاسبي أما المتغير المستقل التحليل المالي	أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية
دراسة تالي رزيقة	معرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وتحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة	مؤسسة التجهيزات المنزلية والمكاتب	المتغير التابع تقييم الأداء المالي	مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: مميزات هذه الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معظم هذه الدراسات تتشابه ودراستنا، فكلها تبحث في موضوع دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، حيث ركزت دراستنا على التقارير المالية فقد هدفت إلى التحقيق من فرضيات الموضوعة. وكذلك ركزت على دراسة من حيث البيئة على الحيز الزمني والمكاني، أما من حيث الهدف ومنهجية وأدوات البحث إعتمدنا على المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم الأداء المالي.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال الفصل الأول والذي أحتوى على مبحثين الأول يضم الأدبيات النظرية للدراسة وكذلك المبحث الثاني الذي يضم الدراسات السابقة حول الموضوع.

ومن خلال هذا الفصل يتضح لنا أن التقارير المالية هي المحصلة النهائية لعمل المحلل المالي ، أيضا تقييم الأداء المالي يكشف نقاط القوة والضعف في الشركة بالاعتبار الأداء الجيد، بحث يعد شرطا أساسيا لضمان بقاء واستمرارية الشركة ، حيث تسمح مؤشراتته بالحكم على درجة الثقة والأمان في البيانات والمعلومات المقدمة في ظل الأهداف الإستراتيجية أبعاد الشركة.

في الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة تطبيقية دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية

تمهيد:

بعد التعرف على الجانب النظري للدراسة، المتعلقة بتقييم الأداء المالي وأهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة فيه والتقارير المالية، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل وهو الجزء المخصص للجانب التطبيقي من الدراسة اختبار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم الأداء المالي لشركة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت مع الواقع العلمي، وسنتطرق لكل ماسبق بالتفصيل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة

قبل التطرق إلى دراسة الحالة في شركة الاسمنت عين التوتة وحدة التجارية تقرت، سنوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة، تحديد متغيرات وكيفية قياسها، كذلك الأدوات الإحصائية المستخدمة. إذا فكل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلب الأول والثاني.

المطلب الأول: طريقة المستخدمة في الدراسة

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى جزئين، الجزء الأول يتناول مجتمع وعينة الدراسة، الجزء الثاني طريقة جمعها، أما الثالث يتم فيه عرض الملخص للمعطيات المجمعة.

الفرع الأول: إختيار مجتمع الدراسة وعينة

تكون مجتمع الدراسة من شركة الاسمنت عين التوتة وحدة التجارية تقرت، وهذا تعرف مختصر للشركة الاسمنت يضم المنشأة وتطورها: أنشئت شركة الاسمنت منذ الاستعمار كملك خاص لصنع وبيع مواد البناء وتمت هيكلتها بعد الاستقلال فأصبحت تابعة لقطاع العام سميت بالشركة الوطنية لبيع مواد البناء ذات طابع صناعي وتجاري في نفس الوقت. بعد ذلك تمت هيكلتها من شركة وطنية إلى شركة جهوية في 30 أكتوبر 1982 بالمرسوم رقم 322/82 المؤرخ التي انبثق عليها ثلاث شركات جهوية والمتمثلة في:

ERCE: المؤسسة الجهوية للاسمنت ومشتقاته بالشرق (قسنطينة).

ERCC: المؤسسة الجهوية للاسمنت ومشتقاته بالوسط (الجزائر العاصمة).

ERCO: المؤسسة الجهوية للاسمنت ومشتقاته بالغرب (وهران).

ثم تجميعها في 2010 في مجمع سمي بالمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر "GICA" حيث تظم ناحية الشرق المصانع الموجودة في الولايات: (عنابة، قسنطينة، سطيف، باتنة).

وهذه الأخيرة ممثلة في مديرية عامة تضم كل من:

● المديرية العامة باتنة؛

● شركة الاسمنت عين التوتة.

وهي تتفرع عنها وحدات تجارية : (وحدة تجارية باتنة، وحدة تجارية بسكرة ، وحدة تجارية تقرت)

الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات

قمنا بجمع المعطيات المتعلقة بالدراسة عن طريق المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية للشركة، وقد مدنا بالمعلومات في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وجداول حسابات النتائج وغيرها من أجوبة تتعلق بالدراسة، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل.

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة

تمثل تلخيص المعطيات في استخراج الميزانية المالية المختصرة وإعداد جدول حسابات النتائج لشركة الاسمنت من 2012-2014

1. عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2012-2014:

أ/ جانب الأصول للفترة 2012-2014:

الجدول رقم (2-2): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2012-2014

الوحدة:الدينار الجزائري

2014	2013	2012	البيان
9 148 352 867.54	6 767 882 783.09	7 814 144 895.34	<u>الأصول الثابتة</u>
9 148 352 867.54	6 767 882 783.09	7 814 144 895.34	مجموع الأصول الثابتة
-	-	-	<u>الأصول المتداولة</u>
2 533 457 699.14	2 678 997 807.67	2 412 447 657.24	قيم الاستغلال
214 872 026.34	335 574 837.35	297 849 059.47	قيم قابلة للتحقيق
4 824 101 128.28	5 559 528 527.19	3 145 433 336.33	قيم جاهزة
7 572 430 853.76	8 574 101 172.21	5 855 730 053.04	مجموع الأصول المتداولة
16 720 783 721.30	15 341 983 955.30	13 669 874 948.68	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الاسمنت

ب/ جانب الخصوم للفترة 2012-2014:

الجدول رقم (2-3): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2012-2014

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
الأموال الدائمة	-	-	-
الأموال الخاصة	10 466 097 121.86	12 155 152 384.25	14 154 375 943.15
ديون طويلة ومتوسط الأجل	1 520 260 613.33	1 200 608 935.95	1 249 409 252.84
مجموع الأموال الدائمة	12 149 614 335.35	14 141 375 019.35	15 471 374 468.50
الديون قصيرة الأجل	1 683 517 213.49	1 986 222 635.10	1 316 998 525.35
مجموع الديون قصيرة الأجل	1 683 517 213.49	1 986 222 635.10	1 316 998 525.35
مجموع الخصوم	13 669 874 948. 68	15 341 983 955.30	16 720 783 721.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الاسمنت

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية والمؤشرات المالية المتمثلة في:

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع

الأدوات المستخدمة في الدراسة هي: جدول حسابات النتائج والميزانية للسنوات التالية: 2012-2014

الفرع الثاني: المؤشرات المستخدمة في الدراسة

لقد قمنا باختيار المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي ألا وهي المؤشرات المالية والنسب المالية.

الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

مما سبق يتضح لنا أن البرامج التي يمكن استخدامها هي: برنامج Microsoft office excel2007

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة نتائج الدراسة

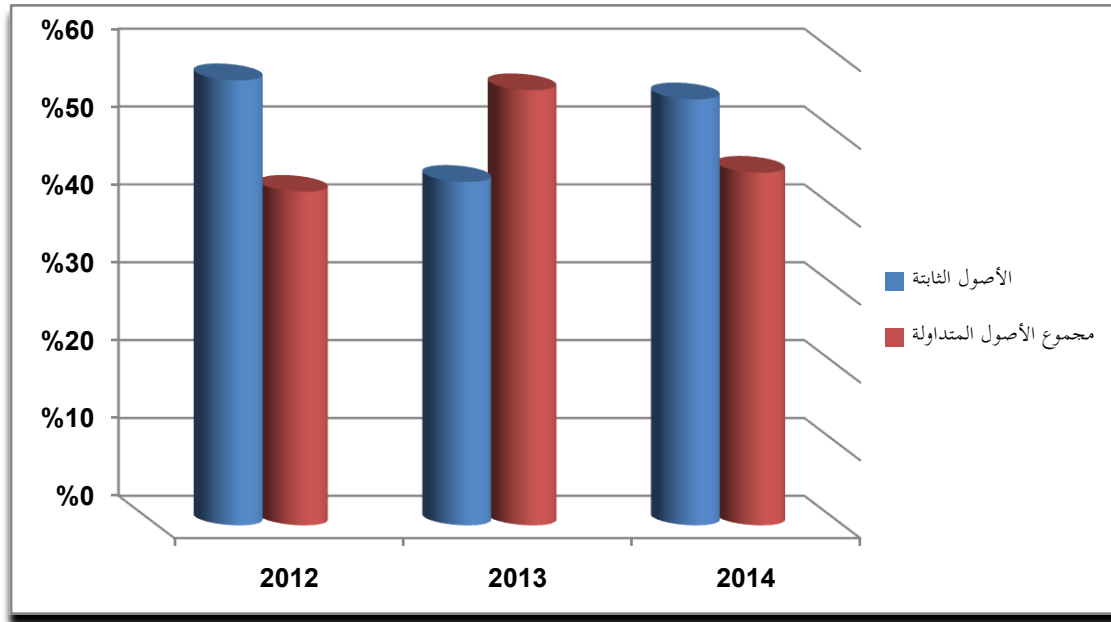
سوف نستعرض في هذا المبحث النتائج التفصيلية لدراسة التي تم التوصل إليها حيث قسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يضم نتائج الدراسة أما الثاني يضم مناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناء على المعلومات المتحصل عليها من شركة الاسمنت خلال الفترة (2012-2014) التي تساعدنا في حساب المؤشرات المالية والنسب المالية لتقييم أدائها المالي.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي لشركة الاسمنت باستخدام المؤشرات والنسب المالية
أولاً: تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية المالية للفترة 2012-2014:
1. تحليل أصول الميزانية المالية:

شكل البياني رقم (1-2) يمثل: التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة (2012 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق:

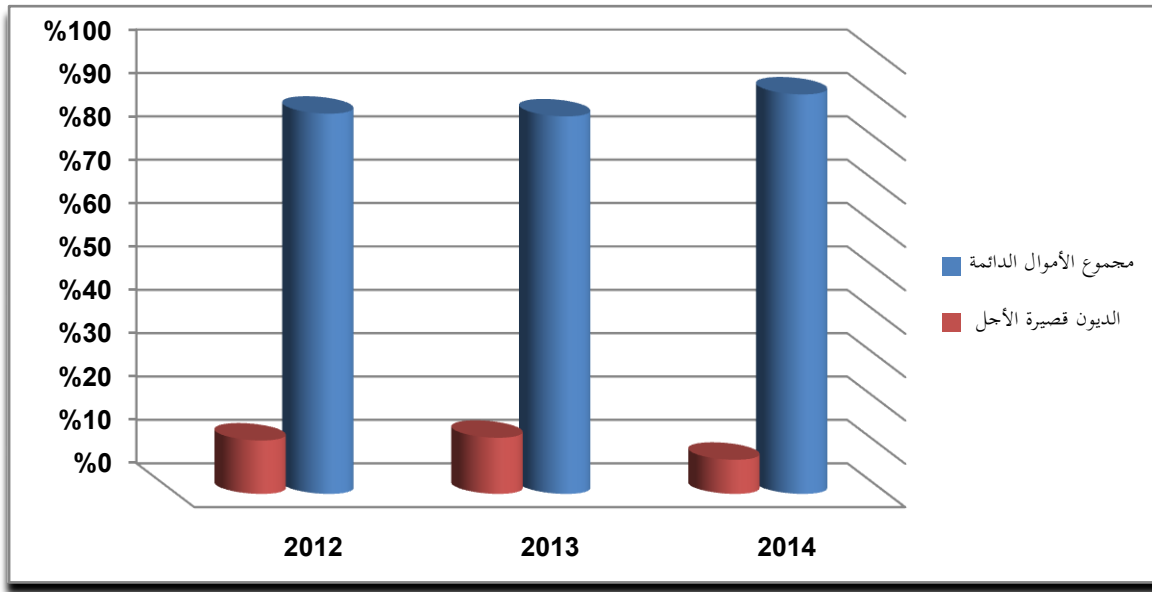
يبين الشكل رقم (1-2) أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة ففي سنة 2012 كانت تقدر نسبتها بـ 55%، وفي سنة 2013 انخفضت إلى 44%، أما سنة 2014 كذلك ارتفعت إلى 57%، أما الأصول المتداولة فكانت سنة 2012 تقدر بـ 43% وارتفعت سنة 2013 إلى 57%، ثم انخفضت سنة 2014 إلى 44%.

التفسير:

يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الارتفاع والانخفاض في الاستثمارات الثابتة أي التثبيتات العينية الأخرى، وهذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على الاستثمار في دورة الاستغلال، أما الأصول المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الانخفاض في قيم الاستغلال، هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

2. تحليل خصوم الميزانية المالية:

شكل البياني رقم (2-2) يمثل: تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق:

من خلال الشكل البياني رقم (2-2) يتضح أن: الأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها في سنة 2012 تقدر ب 88% أما سنة 2013 انخفضت ب نسبة 87%، وكذلك الديون قصيرة الأجل كانت في تناقص حيث كانت في سنة 2012 تقدر نسبتها ب 12% أما سنة 2013 فقدرت نسبتها ب 13% وهذا راجع إلى الانخفاض في الديون قصيرة الأجل.

التفسير:

نفسر التذبذب الحاصل في الخصوم ب:

يمكن تفسير التذبذب في الأموال الدائمة بالتذبذب في الأموال الخاصة والانخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، أما الديون القصيرة الأجل فالتناقص في نسبتها فهو راجع إلى لانخفاض في الديون القصيرة الأجل.

ثانيا: تحليل المؤشرات التوازن المالي

1. مؤشر رأس المال العامل (FR):

الجدول رقم (2-5): يمثل حساب رأس المال العامل الدائم 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	البيان
15 403 785 195.99	13 355 761 320.20	12 149 614 335.35	الأموال الدائمة A
9 148 352 867.54	6 767 882 783.09	7 814 144 895.34	الأصول الثابتة B
6 255 432 328.45	6 587 878 537.11	4 172 212 839.85	رأس المال العامل الدائم A-B

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

التعليق:

من خلال الجدول رقم (2-5) يتبين أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث من الدراسة، هذا ما يدل أن المؤسسة تغطي جميع الأصول الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها مع وجود هامش أمان حيث قدر في سنة 2012 ب 4 172 212 839.85 دج أما سنة 2013 قدرت ب 6 587 878 537.11 دج، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى الزيادة في الأموال الدائمة وبالتحديد الأموال الخاصة للمؤسسة.

الجدول رقم (2-6): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص 2012-2014

الوحدة: الدينار الجزائري

2014	2013	2012	البيان
14 154 375 943.15	12 155 152 384.25	10 466 097 121.86	الأموال الخاصة A
9 148 352 867.54	6 767 882 783.09	7 814 144 895.34	الأصول الثابتة B
5 006 023 075.61	5 387 269 601.16	2 651 952 226.52	رأس المال العامل الخاص A-B

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

التعليق:

يتبين من خلال الجدول رقم (2-6) أن قيمته رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة حيث حققت سنة 2012 ما قيمته 2651952226.52 دج، واستمرت هذه الزيادة أيضا سنة 2013 قدرت ب 5387269601.16 دج وهذا ما يدل على أن الأموال الخاصة لشركة قد غطت جميع الأصول الثابتة مع وجود فائض بقيمة معتبرة.

الجدول رقم (2-7): يمثل حساب رأس المال العامل الصافي 2012-2014

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
مجموع الأصول A	13 669 874 948.68	15 341 983 955.30	16 720 783 721.30
الأصول الثابتة B	7 814 144 895.34	6 767 882 782.09	9 148 352 867.54
رأس المال العامل الإجمالي A-B	5 855 730 053.34	8 574 101 172.21	7 572 430 853.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الصافي حقق قيم كلها موجبة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنة الأولى وهذا راجع إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة مقارنة بالسنوات الماضية، وكذلك الانخفاض الكبير في مجموع الأصول.

2. مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

الجدول رقم (2-8): يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل 2012-2014

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة A	2 710 296 716.71	3 014 572 645.02	2 748 329 725.48
الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفيات البنكية B	1 683 517 213.49	1 986 222 635.10	1 316 998 525.31
احتياجات رأس المال العامل A-B	1 026 779 503.22	1 028 350 009.92	1 431 331 200.17

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الاسمنت

التعليق:

يتبين من خلال الجدول رقم (2-7) أن الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاث للدراسة ولكنه شهد انخفاض سنة 2012 مقارنة بالسنة 2014 يعنى المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد العادية.

3. مؤشر الخزينة (T):

الجدول رقم (2-9): يمثل حساب الخزينة 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل الإجمالي A	5 855 730 053.34	8 574 101 172.21	7 572 430 853.76
احتياجات رأس المال العامل B	1 026 779 503.22	1 028 350 009.92	1 431 331 200.17
الخزينة A-B	4 828 950 550.12	7 545 751 162.29	6 141 099 653.59

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

التعليق:

يبين الجدول أعلاه أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب خلال فترة الدراسة حيث شهدت انخفاض سنة 2012 مقارنة بسنة 2014، ثم رجعت إلى الزيادة في سنة 2013 حيث حققت ما قيمته 7545751162.29 دج، ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة، وهو ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة.

ثالثا: تحليل النسب المالية:

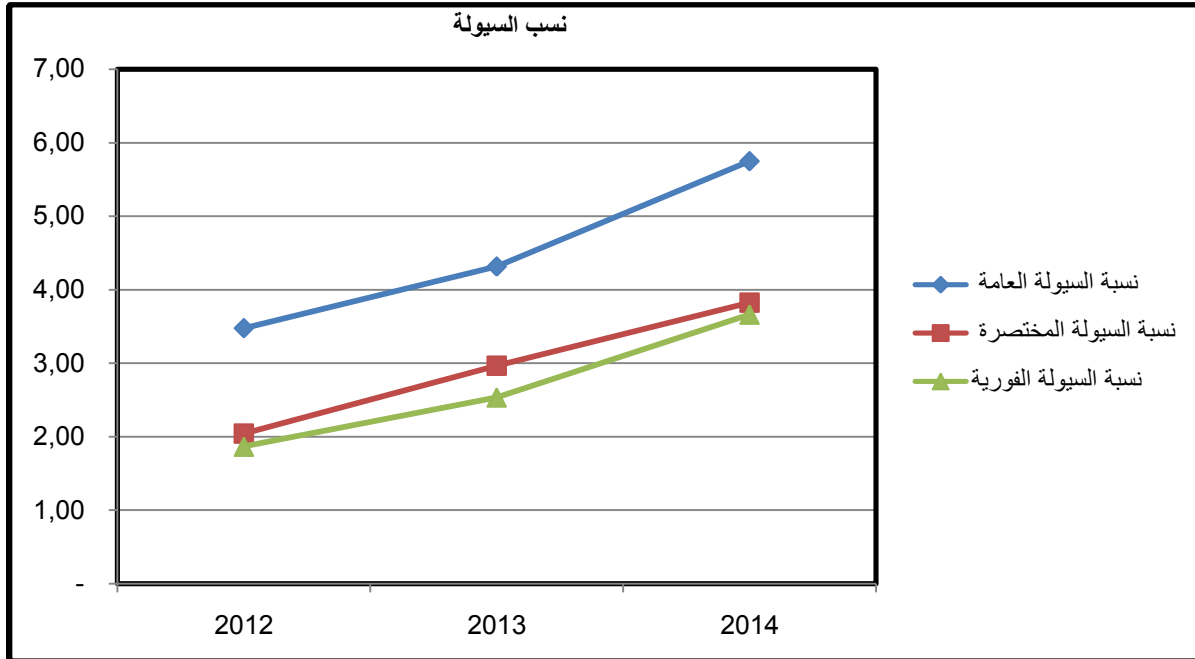
1. نسب السيولة: تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند آجال استحقاقها.
الجدول رقم (2-10): يمثل حساب نسب السيولة 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل	3.48	4.32	5.75
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة - المخزونات/ الديون قصيرة الأجل	2.05	2.97	3.83
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	1.87	2.54	3.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

شكل بياني رقم (2-3): يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق:

من خلال الجدول والشكل البياني رقم (2-10) و(2-3) على التوالي نلاحظ أن كل نسب السيولة في تزايد مستمر حيث يتبين أيضا أن هناك تذبذب طفيف في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة المختصرة.

✓ نسبة السيولة العامة: كانت هذه النسبة تفوق نسبة 100% ما يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة الأجل كما تشير هذه النسبة إلى أن الشركة تحقق فائضا في السيولة وهي متوازنة ماليا. فهذا يعني أن الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

✓ نسبة السيولة المختصرة: شهدت هذه النسبة تطور خلال فترة الدراسة مع أنها كانت تفوق نسبة 100% أي أنه مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 2.05% من الأصول سريعة التحول إلى نقديات، بالمقابل 3.83% في سنة 2014، وهذا ما يدل على أنه مؤشر جيد .

✓ نسبة السيولة الفورية: هذه النسبة كانت تشهد تطورا ملحوظا وهي كذلك كانت تفوق نسبة 100% وهذا بالشيء الغير الجيد بالنسبة للمؤسسة وإذا فاقت نسبة 100% فإن ذلك يؤثر بالسلب على ربحية الشركة، حيث أن هذه الزيادة الكبيرة عن النسبة المعيارية تدل على الفائض في النقديات غير مسعى أو عدم تجديد للاستثمارات.

2. نسب النشاط: تقيس هذه النسب المقدار الذي يساهم به كل عنصر مستثمر في أصول الشركة في تحقيق رقم الأعمال، فهي أداة فعالة لإدارة الشركة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها.

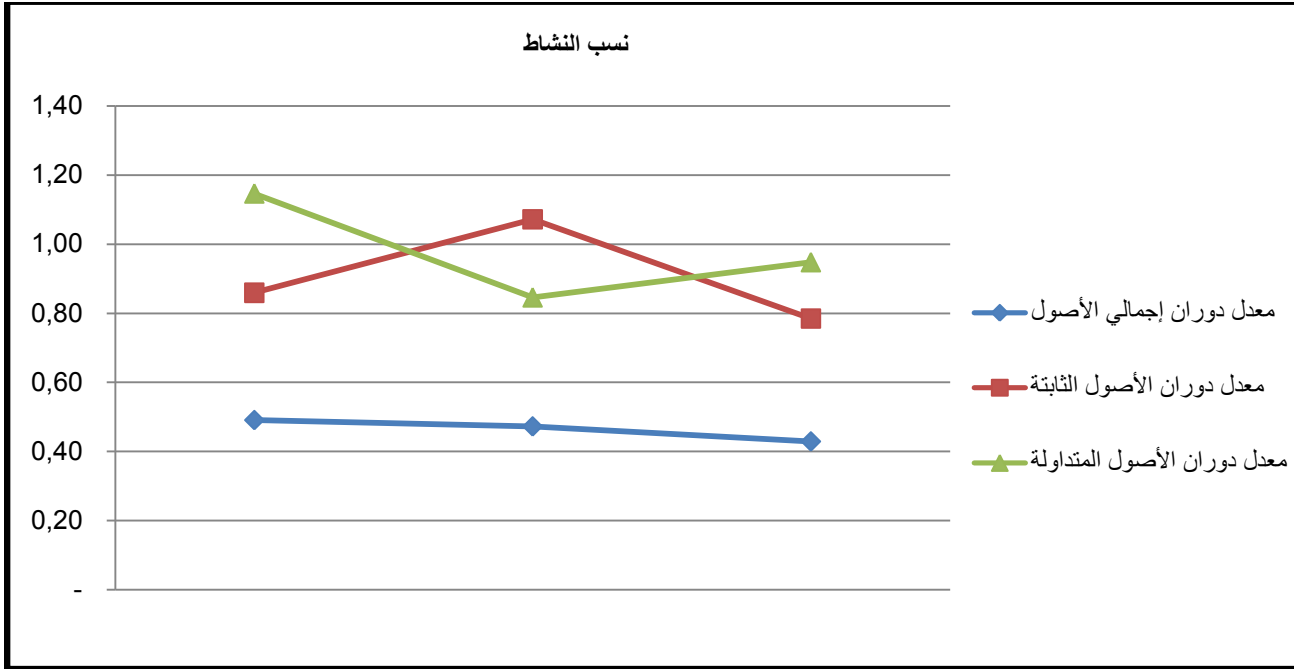
الجدول رقم (2-11): يمثل حساب نسب النشاط 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية/ مجموع الأصول	0.49	0.47	0.43
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات الصافية/ مجموع الأصول الثابتة	0.86	1.07	0.78
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية/ الأصول المتداولة	1.15	0.85	0.95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لشركة الاسمنت

شكل بياني رقم (2-4): يمثل تطور نسب النشاط للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل البياني بلغ أدنى معدل لإجمالي الأصول للمؤسسة 0.43% سنة 2014، فيما بلغ أقصى قيمة هي 0.49% سنة 2012 هذا يعني أن كل دينار واحد مستثمر لشركة قد يحقق لها 0.49 دينار جزائري من رقم الأعمال سنة 2012، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة وهو بالشيء الجيد للمؤسسة.

معدل دوران الأصول الثابتة في الشركة أدنى قيمة له 0.78% سنة 2014، أما سنة 2013 فقد حققت أقصى حد بلغ ما قيمته 1.07%، وهذا يعني أن كل دينار استثمرته الشركة في الأصول الثابتة قد حقق لها 1.07% كأقصى حد من رقم الأعمال، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.

أما معدل دوران الأصول المتداولة فقد بلغ أقصى حد لها 1.15 سنة 2012 وأدنى حد لها سنة 2013 حيث بلغ 0.85% مما يدل هذا أن كل دينار استثمرته الشركة في أصولها المتداولة قد حقق لها 1.15% كأقصى قيمة من رقم أعمالها، و 0.85% كأدنى قيمة من رقم أعمال الشركة.

3. نسب التمويل: تقيس هذه النسب درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نشاطها.

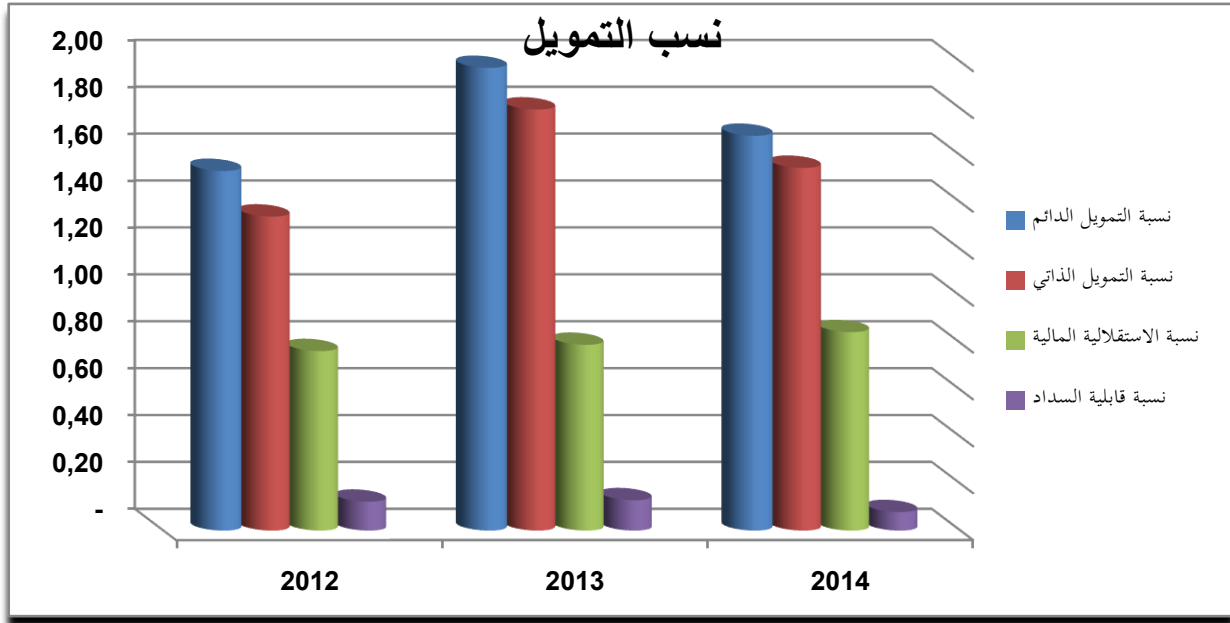
الجدول رقم (2-12): يمثل حساب نسب التمويل 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

2014	2013	2012	العلاقة	البيان
1.68	1.97	1.53	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
1.55	1.80	1.34	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
0.85	0.79	0.77	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.08	0.13	0.12	مجموع الديون / مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الاسمنت

شكل بياني رقم (2-5): تمثل تطور نسب التمويل خلال الفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق:

- ✓ نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم كلها جاءت أكبر من 100%، وكانت أعلى نسبة لها في سنة 2013 حيث قدرت ب 1.97% ، ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة وأدني نسبة في سنة 2012 قدرت ب 1.53% وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الإنخفاض في الأموال الخاصة.
- ✓ نسبة التمويل الذاتي: أما هذه النسبة فبلغت أدني نسبة سنة 2012 قدرت ب 1.34% وأعلى نسبة سنة 2013 قدرت ب 1.80% وكانت هذه النسبة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية: ومن خلال ملاحظة في الشكل البياني يتضح بأن منحى نسبة الاستقلالية المالية في تزايد بشكل طفيف حيث أن أعلى نسبة هي 85% وأدني نسبة هي 77%، كما أنها لم تتجاوز كثيرا النسب المعيارية التي تتراوح ما بين 70% و 90%.
- ✓ نسبة قابلية التسديد: كانت نسبة قابلية التسديد في تنازل حيث أنها لم تتجاوز النسبة المعيارية وهي 50% فمن خلال هذه النسب يمكن للمقرضين أن يقرضوا الشركة مع ضمان حقوقهم.

4. نسب المردودية: تقيس معدلات المردودية قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

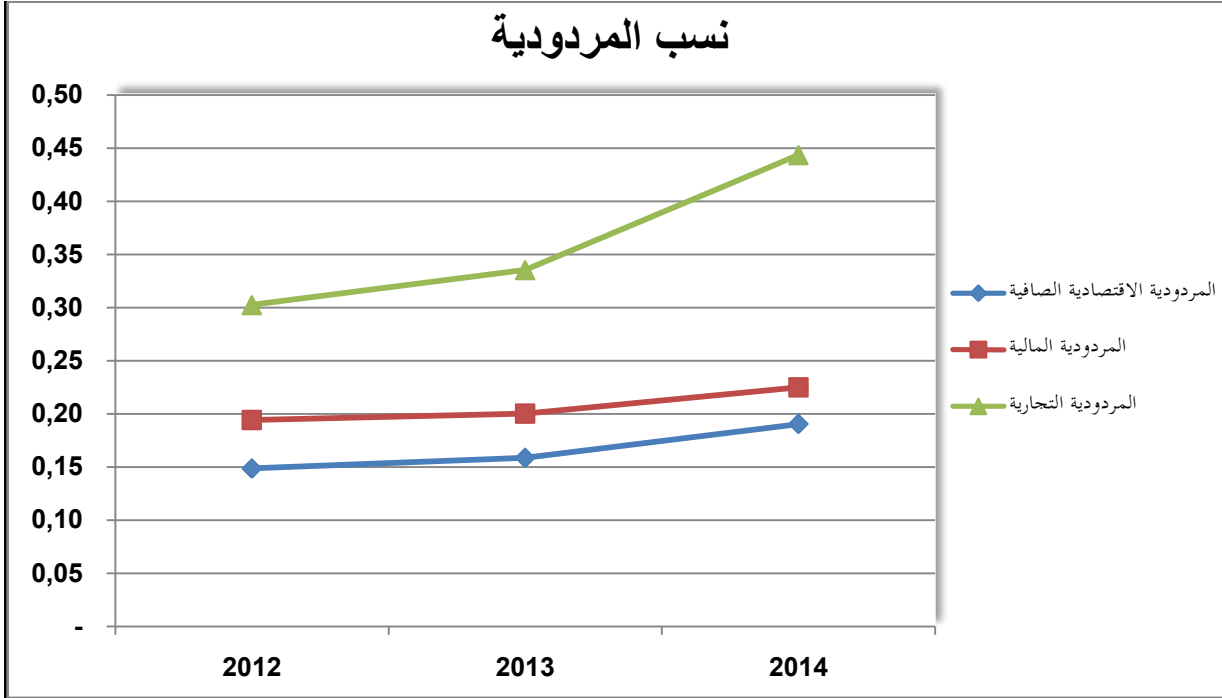
الجدول رقم (2-13): يمثل حساب نسب المردودية 2012-2014

الوحدة: دينار جزائري

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
المردودية الاقتصادية الصافية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.15	0.16	0.19
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.19	0.20	0.22
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.30	0.34	0.44

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الاسمنت

الشكل البياني رقم (2-6): يمثل تطور نسب المردودية للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج برنامج Excel

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن:

- ✓ المردودية الاقتصادية: تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح ويمكن بها تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر إتخاذ القرار المناسب. حيث أنها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول نلاحظها ملائمة وجيدة لكن مع وجود انخفاض سنة 2012 بنسبة 15% لتعود إلى الارتفاع في سنة 2014 حيث قدرت نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الماضية ب 19%.
- ✓ المردودية المالية: أما بالنسبة للمردودية المالية فكانت خلال الفترة الدراسة في تزايد مستمر وهذه الزيادة سببها الزيادة النسبية في قيمة النتيجة الصافية، حيث قدرة سنة 2012 أدنى نسبة 19% وأعلى نسبة لها 22% في سنة 2014 أي أنه كل واحد دينار جزائري مستثمر يولد حوالي 0.22%.
- ✓ المردودية التجارية: نلاحظ أن نسبة النتيجة الصافية بالنسبة إلى رقم الأعمال كانت في زيادة مستمرة حيث أن أعلى نسبة حققتها سنة 2014 قدرت ب 44% وأدنى نسبة لها سنة 2012 قدرت حوالي 30% أي أنه كل واحد دينار جزائري مستثمر يولد 0.44% خلال سنة 2014.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول: تفسير وتحليل المؤشرات المالية

1. رأس المال العامل:

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث كان موجب وهذا يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي هدفها أن الأصول الثابتة تمول بأموال دائمة، فالمؤسسة حققت هامش أمان جيد، وهي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها، لأنه مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

2. الاحتياج في رأس المال العامل:

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن الاحتياج رأس المال العامل كان موجبا خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة مواردها العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى لتغطية العجز.

3. الخزينة:

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن الخزينة المؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا دليل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

الفرع الثاني: تفسير وتحليل النسب المالية

1. نسب السيولة:

- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أنها كانت جيدة مما يعني هذا أن الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك أن الشركة تحقق فائض في السيولة ولهذا هي متوازنة ماليا.
 - نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن هذه النسبة جيدة وهذا ما يدل على أنه مؤشر جيد لأنه مرتفع مقارنة مع النسب المعيارية.
 - نسبة السيولة الفورية: نلاحظ أن هذه النسبة تشهد تطورا ملحوظا وهذا بالشيء الغير الجيد بالنسبة للشركة لأن ذلك يؤثر بالسلب على ربحية الشركة.
2. نسب النشاط: نلاحظ أن نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر.
3. نسب التمويل: نلاحظ أن نسب التمويل ونسب كلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائئيتها.
4. نسب المردودية: أن الشركة حققت نسب مردودية جيدة خلال السنوات الثلاث فكل دينار مستثمر فهو يساهم في النتيجة الصافية للشركة.

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة وكان الهدف منه تطبيق ماتم التوصل له في الجانب النظري للدراسة واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج دراستنا والدراسات السابقة.

لقد بدأنا أولاً بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها، كذلك تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وبعدها في المبحث الثاني قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلنا إليها إنطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها ومنه اختبار فرضيات الدراسة. ومنه يمكن تلخيص أهم النتائج في النقاط التالية:

- حققت الشركة رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي؛
 - وأيضاً الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة بواسطة موارد العادية، ومن خلاله حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة مما يعني هذا دليل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة؛
 - وكذلك الشركة تحقق نسب سيولة ذات نسبة تفوق نسبة 100% مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.
- ومن خلال نتائج المتحصل عليها من هذه المؤشرات والنسب المالية نلاحظ تقدم نتائج هذه المؤسسة خلال سنوات الدراسة نظراً إلى زيادة طلب على هذه المنتج وبالإضافة إلى وجود منافسة شديدة من طرف المؤسسات الأخرى.

الخاتمة

تعتبر القوائم وتقارير المالية هي من مخرجات النظام المحاسبي وهي وسيلة الإفصاح الرئيسية التي من خلالها الإفصاح للشركات وإظهار نتائج أعمالها خلال الفترة المالية ومركزها المالي نهاية نفس الفترة، حيث من المعروف أن جميع المستخدمين سواء كانوا داخلين أو خارجين يعتمدون بدرجة كبيرة على هذه التقارير عند اتخاذهم لقرارات مختلفة وبناء توقعات مستقبلية حول مستقبل الشركة.

وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها وهذا من خلال قيامنا بتقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة.

وقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة إشكالية التي تتمحور حول كيف تساهم التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وبناء على الفرضيات الموضوعية تمت معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين رئيسيين خصص الفصل الأول للجانب النظري من الدراسة، بينما خصص الثاني للدراسة التطبيقية لهذا الموضوع وذلك بالقيام بحساب المؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة.

وسنلخص في الأخير مختلف النتائج التي من تم التوصل إليها وذلك لمعرفة مت إذا تم تأكد الفرضيات أو نفيها، إضافة إلى بعض التوصيات والاقتراحات لتجسيد آفاق المستقبل.

1. نتائج اختبار الفروض:

أ - تتمثل الفرضية الأولى بممكن الإعتماد على الميزانية في تقييم الأداء المالي، وتم تأكيد هذا في الجانب النظري والتطبيقي حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

بما أن تقارير المالية هي المحصلة النهائية لعمل المحلل المالي وذلك باستخدام لتقنيات التحليل المالي، لأنه يقوم بتحليل واستخدام أحد أدوات أو أساليب التحليل المالي، أي دراسة عناصر هذه تقارير المالية واستنتاج العلاقات بين عناصرها استخراج كل المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي من خلالها يستطيع المحلل كتابة تقريره المالي.

ب - تم إثبات الفرضية الثانية التي تتمثل في يمكن للمعلومات الواردة في جدول حسابات النتائج أن تساهم في تقييم الأداء المالي، وهذا ما تم تأكيده في الجانب التطبيقي حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

أن من خلال المعلومات الواردة جدول حسابات النتائج يمكن حساب النسب المالية للمؤسسة حيث نقوم بتحليل وتفسير جميع العناصر التي تحتويها التقارير المالية التي من خلالها يمكن استخراج المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية قصد التعرف على قيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على أدائها وربحيتها وقدرتها على الاستمرارية.

الخاتمة

ت- تتمثل الفرضية الثالث في تستخدم مؤسسة التقارير المالية في تقييم أدائها المالي، وتم تأكد في الجانب التطبيقي حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

تعتبر التقارير المالية هي المحصلة النهائية لإنجاز عمل المحلل المالي لأنه يقوم بدراسة تفصيلية ومعمقة لعناصرها وأنها يستطيع من خلالها معرفة مواطن قوة والضعف في عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية حيث من خلال هذه نتائج تستطيع المؤسسة الاقتصادية أن تأخذ جميع قراراتها المالية على أسس علمية على المدى القصير، المتوسط والطويل.

2. توصيات الدراسة وآفاقها:

- بناء على ماتقدم من نتائج، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا، وذلك على النحو التالي :
- ✓ يجب على شركة الاسمنت أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة؛
 - ✓ يجب على الشركة أن يكون لديها محلل مالي خاص بها حتى تستطيع تقييم أدائها المالي؛
 - ✓ يجب على المؤسسات الاقتصادية إعطاء اهتمام كبير لعملية التحليل المالي لأن به يتم تقييم الأداء المالي؛
 - ✓ التنوع في إختيار المؤشرات المالية يزيد من احتمال إختيار الاستثمارات الناجحة، فعلى المستثمرين التوجه إلى إستخدام المؤشرات الاقتصادية الحديثة فهي مكملة للمؤشرات التقليدية ولا غني لأحدهما عن الآخر؛
 - ✓ توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضع بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة؛
 - ✓ لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة على مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرار .

آفاق الدراسة:

وفي الخير يمكن القول أن في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك:

- ✓ على الباحث في هذا المجال القيام بدراسة معمقة لمختلف تقنيات تسيير أصول وخصوم؛
- ✓ على الباحث تركيز على التطور الذي يحدث على القوائم والتقارير المالية وفق التغيرات البيئية الاقتصادية؛
- ✓ التغيرات طارئة على مكونات القوائم والتقارير المالية من أجل تلبية جميع متطلبات الأطراف المهمة بها؛
- ✓ على الباحث في هذا المجال أن يوجه دراساتهم نحو تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي .

قائمة المراجع العربية

• الكتب:

1. محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي: (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات) الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010.
2. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل عمان، 2007.
3. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصرو الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
4. ناصر داداي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المحمدية، الجزائر، 2001.
5. دريد آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
7. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
8. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
9. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
10. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
11. لسلس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
12. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية دار الهناء للتجليد الفني، 2009.
13. اليأس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

● البحوث الجامعية:

14. مريم عبا، تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011 – 2012 .
15. تلي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، جامعة البويرة الجزائر، 2011 .
16. عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي الإقتصادية وإتخاذ القرارات مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011 .
17. اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 .
18. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012 .
19. مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007 – 2008 .
20. هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

● المجالات:

21. عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006.

● الملتقيات:

22. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي ، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
23. محند نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 05-06/05/2013.

قائمة المراجع الأجنبية

24. Pascal Barneto, Georgorio, **DSCG2, Manuel et applications**, 2^e édition, Dunod, Paris, 2009.
25. Pierre Vernimne, Pascal quiry, Yann Le fur, **Finance d entreprise**, 9 édition, Dalloz Paris 2011.

المواقع الإلكترونية

26. Stern Stewart, 20-03-2015, <http://www.stern seter setwart.com/? Content: proprietary §p-eva>

SCIMAT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2013 au : 31/12/2013

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2013

Unité:

ACTIF	Note	2013 Brut	2013 Amort-Prov.	2013 Net	2012 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		18 536 774,63	17 158 578,30	1 378 196,33	2 568 667,49
Immobilisations corporelles		17 789 769 296,53	14 457 848 783,30	3 331 920 513,23	3 446 412 025,86
Terrains		26 734 418,52	0,00	26 734 418,52	26 734 418,52
Bâtiments		1 574 010 441,25	1 303 630 978,46	270 379 462,79	274 736 683,80
Autres immobilisations corporelles		16 189 024 436,76	13 154 217 804,84	3 034 806 631,92	3 144 940 923,54
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 762 038 179,28	0,00	1 762 038 179,28	1 633 302 268,10
Immobilisations financières		1 507 310 135,00	0,00	1 507 310 135,00	2 505 400 135,00
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 507 310 135,00	0,00	1 507 310 135,00	2 505 400 135,00
Impôts différés actif		165 235 759,25	0,00	165 235 759,25	226 461 798,89
TOTAL ACTIF NON COURANT		21 242 890 144,69	14 475 007 361,60	6 767 882 783,09	7 814 144 895,34
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 701 467 017,74	(22 469 210,07)	2 678 997 807,67	2 412 447 657,24
Créances et emplois assimilés		335 574 837,35	0,00	335 574 837,35	297 849 059,47
Clients		56 109 683,02	0,00	56 109 683,02	46 218 696,03
Autres débiteurs		198 750 593,10	0,00	198 750 593,10	179 636 556,28
Impôts et assimilés		80 167 487,16	(0,00)	80 167 487,16	71 993 807,16
Autres actifs courants		547 074,07		547 074,07	0,00
Disponibilités et assimilés		5 559 528 527,19	0,00	5 559 528 527,19	3 145 433 336,63
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		5 559 528 527,19	0,00	5 559 528 527,19	3 145 433 336,63
TOTAL ACTIF COURANT		8 596 570 382,28	(22 469 210,07)	8 574 101 172,21	5 855 730 053,34
TOTAL GENERAL ACTIF		29 839 460 526,97	(14 497 476 571,67)	15 341 983 955,30	13 669 874 948,68

SCIMAT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2013 au : 31/12/2013

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2013

Unité:

Passif	Note	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 250 000 000,00	2 250 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		7 502 338 709,49	6 157 169 080,64
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		2 433 877 112,60	2 031 683 025,04
Autres capitaux propres – Report à nouveau		-31 063 437,84	27 245 016,18
Liason inter unite		(0,00)	(0,00)
Part de la société consolidante (1)		12 155 152 384,25	10 466 097 121,86
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		12 155 152 384,25	10 466 097 121,86
PASSIFS NON COURANTS			
		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		212 268 009,27	420 531 528,76
Impôts (différés et provisionnés)		47 948 676,66	54 937 971,49
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		940 392 250,02	1 044 791 113,08
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 200 608 935,95	1 520 260 613,33
PASSIFS COURANTS			
		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		567 622 510,99	624 553 458,23
Impôts		190 836 498,91	205 128 206,34
Autres dettes		1 227 763 625,20	853 835 548,92
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 986 222 635,10	1 683 517 213,49
TOTAL GENERAL PASSIF		15 341 983 955,30	13 669 874 948,68

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

SCIMAT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2014 au : 31/12/2014

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2014

Unité:

ACTIF	Note	2014 Brut	2014 Amort-Prov.	2014 Net	2013 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		42 536 774,63	18 004 662,11	24 532 112,52	1 378 196,33
Immobilisations corporelles		18 152 958 599,71	14 833 340 068,44	3 319 618 531,27	3 331 920 513,23
Terrains		26 734 418,52	0,00	26 734 418,52	26 734 418,52
Bâtiments		1 576 393 991,25	1 350 347 357,57	226 046 633,68	270 379 462,79
Autres immobilisations corporelles		16 549 830 189,94	13 482 992 710,87	3 066 837 479,07	3 034 806 631,92
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		2 064 007 658,16	0,00	2 064 007 658,16	1 762 038 179,28
Immobilisations financières		3 506 920 660,00	0,00	3 506 920 660,00	1 507 310 135,00
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants.		3 506 920 660,00	0,00	3 506 920 660,00	1 507 310 135,00
Impôts différés actif		233 273 905,59	0,00	233 273 905,59	165 235 759,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		23 999 697 598,09	14 851 344 730,55	9 148 352 867,54	6 767 882 783,09
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 555 926 909,21	(22 469 210,07)	2 533 457 699,14	2 678 997 807,67
Créances et emplois assimilés		214 872 026,34	0,00	214 872 026,34	335 574 837,35
Clients		63 200 225,39	0,00	63 200 225,39	56 109 683,02
Autres débiteurs		88 556 123,79	0,00	88 556 123,79	198 750 593,10
Impôts et assimilés		63 115 677,16	(0,00)	63 115 677,16	80 167 487,16
Autres actifs courants		0,00		0,00	547 074,07
Disponibilités et assimilés		4 824 101 128,28	0,00	4 824 101 128,28	5 559 528 527,19
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		4 824 101 128,28	0,00	4 824 101 128,28	5 559 528 527,19
TOTAL ACTIF COURANT		7 594 900 063,83	(22 469 210,07)	7 572 430 853,76	8 574 101 172,21
TOTAL GENERAL ACTIF		31 594 597 661,92	(14 873 813 940,62)	16 720 783 721,30	15 341 983 955,30

SCIM:AT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2014 au : 31/12/2014

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2014

Passif	Note	Unité:	
		2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 250 000 000,00	2 250 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		8 899 072 384,25	7 502 338 709,49
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		3 184 089 076,64	2 433 877 112,60
Autres capitaux propres – Report à nouveau		-178 785 517,74	-31 063 437,84
Liason inter unite		0,00	(0,00)
Part de la société consolidante) (1)		14 154 375 943,15	12 155 152 384,25
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		14 154 375 943,15	12 155 152 384,25
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		70 756 003,11	212 268 009,27
Impôts (différés et provisionnés)		55 978 877,56	47 948 676,66
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 122 674 372,17	940 392 250,02
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 249 409 252,84	1 200 608 935,95
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		497 292 551,59	567 622 510,99
Impôts		210 788 849,95	190 836 498,91
Autres dettes		608 917 123,77	1 227 763 625,20
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 316 998 525,31	1 986 222 635,10
TOTAL GENERAL PASSIF		16 720 783 721,30	15 341 983 955,30

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

SCIMAT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2013 au : 31/12/2013

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2013	2012
Ventes et produits annexes		7 256 005 053,91	6 716 022 782,33
Variation stocks produits finis et en-cours		116 596 638,58	(29 721 974,71)
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		244 442 249,40	52 462 920,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 617 043 941,89	6 738 763 727,62
Achats consommés		(1 486 865 191,09)	(1 631 572 655,59)
Services extérieurs et autres consommations		(1 038 224 900,30)	(1 023 121 650,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 525 090 091,39)	(2 654 694 306,54)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		5 091 953 850,50	4 084 069 421,08
Charges de personnel		(1 476 056 719,74)	(965 137 819,47)
Impôts, taxes et versements assimilés		(155 659 505,28)	(148 313 405,19)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 460 237 625,48	2 970 618 196,42
Autres produits opérationnels		46 117 831,33	74 445 345,91
Autres charges opérationnelles		(25 393 759,06)	(6 558 469,08)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(726 409 578,10)	(717 550 371,13)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		254 103 137,61	36 108 188,63
V- RESULTAT OPERATIONNEL		3 008 655 257,26	2 357 062 890,69
Produits financiers		82 907 153,96	103 115 242,77
Charges financières		(18 737 045,80)	(30 998 261,29)
VI- RESULTAT FINANCIER		64 170 108,16	72 116 981,48
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 072 825 365,42	2 429 179 872,17
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(584 711 508,00)	(433 100 238,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(54 236 744,82)	35 603 390,87
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 000 172 064,79	6 952 432 504,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(5 566 294 952,19)	(4 920 749 479,89)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 433 877 112,60	2 031 683 025,04
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 433 877 112,60	2 031 683 025,04
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

SCIMAT
FILIALE
73 BIS. RUE BENFLIS BP 67 EL BOUSTENE BATNA

N.I.F : 099805022210668
A.I : 05010212840

Exercice allant du : 01/01/2014 au : 31/12/2014

**Compte de resultats
(Par nature)**

Unité:

	Note	2014	2013
Ventes et produits annexes		7 179 659 557,37	7 256 005 053,91
Variation stocks produits finis et en-cours		(36 422 754,36)	116 596 638,58
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		820 425 040,92	244 442 249,40
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 963 661 843,93	7 617 043 941,89
Achats consommés		(1 502 166 983,65)	(1 486 865 191,09)
Services extérieurs et autres consommations		(1 059 128 375,07)	(1 038 224 900,30)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 561 295 358,72)	(2 525 090 091,39)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		5 402 366 485,21	5 091 953 850,50
Charges de personnel		(1 165 587 303,29)	(1 476 056 719,74)
mpôts, taxes et versements assimilés		(167 881 605,34)	(155 659 505,28)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 068 897 576,58	3 460 237 625,48
Autres produits opérationnels		51 907 568,49	46 117 831,33
Autres charges opérationnelles		(7 108 401,97)	(25 393 759,06)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 067 498 914,10)	(726 409 578,10)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		187 448 386,57	254 103 137,61
V- RESULTAT OPERATIONNEL		3 233 646 215,57	3 008 655 257,26
Produits financiers		48 733 323,25	82 907 153,96
Charges financières		(9 591 116,74)	(18 737 045,80)
VI- RESULTAT FINANCIER		39 142 206,51	64 170 108,16
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 272 788 422,08	3 072 825 365,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(0,00)	(584 711 508,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		44 834 073,39	(54 236 744,82)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 251 751 122,24	8 000 172 064,79
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(5 067 662 045,60)	(5 566 294 952,19)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 184 089 076,64	2 433 877 112,60
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 184 089 076,64	2 433 877 112,60
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الصفحة	فهرس المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التقارير المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
3	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
4	الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
6	الفرع الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
7	المطلب الثاني: أساسيات حول التقارير المالية
7	الفرع الأول: مفهوم التقارير المالية وأهدافها
8	الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية
9	الفرع الثالث: عرض القوائم والتقارير المالية
10	المطلب الثالث: المؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة
10	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

11	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:
12	الفرع الثالث: مؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	المطلب الأول: الدراسات السابقة
14	الفرع الأول: دراسة اليمن سعادة (2008)
14	الفرع الثاني: دراسة عباسي عصام (2011)
15	الفرع الثالث: دراسة لزرع محمد سامي (2011)
16	الفرع الرابع: دراسة تالي رزيقة (2011)
17	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات
17	الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة
18	الفرع الثاني: مميزة هذه الدراسة
19	خلاصة الفصل
20	الفصل الثاني: دراسة حالة " شركة الاسمنت عين التوتة وحدة تجارية بتقرت "
21	تمهيد
22	المبحث الأول: طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة
22	المطلب الأول: طريقة المستخدمة في الدراسة
22	الفرع الأول: إختيار مجتمع الدراسة وعينة

23	الفرع الثاني: طريقة جمع المعلومات
23	الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة
26	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
26	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع
26	الفرع الثاني الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
26	الفرع الثالث: البرامج المستخدم في معالجة المعطيات
26	المبحث الثاني: نتائج ومناقشة نتائج الدراسة
27	المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية
29	الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي
32	الفرع الثاني: النسب المالية
38	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
38	الفرع الأول: تفسير وتحليل المؤشرات المالية
39	الفرع الثاني: تفسير وتحليل النسب المالية
40	خلاصة الفصل
42	الخاتمة
45	المراجع
49	الملاحق
56	الفهرس